العلاقات العراقية ـ الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي

د.منى حسين عبيد د.خلود محمد خميس
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

الملخص

لقد وقفت الولايات المتحدة الى جانب العراق ودعمته عسكريا ومعنويا ،لكن العلاقات لم تلبث ان توترت من جديد قبل اب ١٩٩٠ عندما اقدم النظام السياسي السابق في العراق على اثر دخول القوات العراقية للاراضي الكويتية ،فوقفت الولايات المتحدة الى جانب الكويت بسبب ارتباط الطرفين بعلاقات عسكرية فاتجهت الولايات المتحدة لتأييد الجانب الكويتي معتمدة في ذلك على قرارات صدرت من قبل مجلس الامن الدولي ،فوجدت الولايات المتحدة الامريكية في هذه المسالة الفرصة المناسبة لتنفيذ اليات تدخلها في الشان العراقي وبمختلف الوسائل والاساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية للتعامل مع العراق لاسيما بعد ان وجدت فيه معوقا يقف امام تنفيذ اهدافها الاستراتيجية والتي وضعتها بعد انتهاء الحرب الباردة ازاء منطقة الخليج العربي وعموم منطقة الشرق الاوسط.

حتى جاء عام ٢٠٠٣ لتقوم الولايات المتحدة بتنفيذ اخر هدف وهو احتلال الاراضي العراقية واسقاط نظامه السياسي حيث اعطت العديد من المبررات لاجل تسويغ فعلتها هذه ،ولاجل ان تاخذ علاقاتها منعطفا جديدا سعت لاحتواء العراق من خلال ربطه بعدد من الاتفاقيات الامنية والاستراتيجية ومنها اتفاقيتي (انسحاب القوات الامريكية من العراق واتفاقية الاطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨) واللتان وعدتا باخراج العراق من الفصل السابع من العقوبات الدولية والوصاية الاممية واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية.

ان مسارالعلاقات العراقية ـ الامريكية ما بعد انتخابات ٧ اذار ٢٠١٠ جعلت العلاقات تتحول نحو افق اوسع من التعاون لاجل العمل في اطار التفاعل الاستراتيجي لاتفاقية الاطار الاستراتيجي ،لاسيما وان العراق جزءا من منظومة المصالح الاستراتيجية وهذا ما يفسر مقولة الرئيس الامريكي ايزنهاور(ان العراق حصن الاستقرار والسلام في المنطقة).

وبالتالي ستبقى العلاقات العراقية ـ الامريكية مرتبطة بطبيعة سياسة صانع القرار السياسي الخارجي لكلا الطرفين لاجل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والامنية لطرفي المعادلة.

Iraqi-US relations in the light of the strategic framework agreement

Dr. Mona Hussein Obeid Dr. Khlood Mohammed Khamis
University of Baghdad - Center for Strategic and International

Abstract

The United States has stood by Iraq and supported militarily and morally, but the relationship did not quickly be strained again before August 1990, when the oldest former political system in Iraq after Iraqi troops entered the territory of Kuwait, the United States stood beside Kuwait because the two parties link military ties opted States United to support the Kuwaiti side relying on the resolutions passed by the UN security Council, the United States and found in this issue right opportunity to execute the mechanics of meddling in Iraqi affairs and the various means of political, economic, military, and methods for dealing with Iraq, especially after finding the impediment standing in front of the implementation of its goals The strategy developed by the end of the cold war over the Arabian Gulf region and throughout the Middle East.

Came up in 2003, the United States will implement the last goal of the occupation of Iraqi territory and topple its political system where he gave several reasons for their rationalizations I did this, but in order to take their relations a new turn sought to contain Iraq by linking a number of security and strategic agreements, including the Conventions (the withdrawal of US troops Iraq and the strategic framework Agreement in 2008) and two and promised to drive Iraq from Chapter VII of the UN sanctions and guardianship internationalism full sovereignty and international status and retrieve.

The Msaralalaqat US-Iraqi post-election March 72 010 made relations turn towards the broader perspective of cooperation for their work in the framework of strategic interaction

with the Convention on the strategic framework, particularly since the Iraq part of the system's strategic interests and this is what explains the saying US President Eisenhower (that Iraq was a fortress of stability and peace In the area.(

Thus US-Iraqi relations will remain linked to the nature of the political decision-maker of the outside of both sides for their policy to achieve political, economic and security gains to both sides of the equation.

المقدمة :على الرغم من قدم العلاقات العراقية ـ الامريكية والتي ترجع في حيثياتها الى ثلاثينات واربعينيات القرن الماضي الا انها اتسمت بحالات من التوتر والشد على مدى حقب عديدة لاسيما خلال حقبة الثمانينات ابان قيام الحرب العراقية ـ الايرانية والتي استمرت على مدى ثماني سنوات فقد وقفت الولايات المتحدة الى جانب العراق ودعمته عسكريا ومعنويا ،لكن العلاقات لم تلبث ان توترت من جديد قبل اب ١٩٩٠ عندما اقدم النظام السياسي السابق في العراق على دخول الاراضي الكويتية ،فوقفت الولايات المتحدة الى جانب الكويت بسبب ارتباط الطرفين بعلاقات عسكرية فاتجهت الولايات المتحدة لتأييد الجانب الكويتي معتمدة في ذلك على قرارات صدرت من قبل مجلس الامن الدولي ،فوجدت الولايات المتحدة الامريكية في هذه المسالة الفرصة المناسبة لتنفيذ اليات تدخلها في الشان العراقي وبمختلف الوسائل والاساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية للتعامل مع العراق لاسيما بعد ان وجدت فيه معوقا يقف امام تنفيذ اهدافها الاستراتيجية والتي وضعتها بعد انتهاء الحرب الباردة ازاء منطقة الخليج العربي وعموم منطقة الشرق الاوسط.

حتى جاء عام ٢٠٠٣ لتقوم الولايات المتحدة بتنفيذ اخر هدف وهو احتلال الاراضي العراقية واسقاط نظامه السياسي حيث اعطت العديد من المبررات لاجل تسويغ فعلتها هذه ،ولاجل ان تاخذ علاقاتها منعطفا جديدا سعت لاحتواء العراق من خلال ربطه بعدد من الاتفاقيات الامنية والاستراتيجية ومنها اتفاقيتي (انسحاب القوات الامريكية من العراق واتفاقية الاطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨) واللتان وعدتا باخراج العراق من الفصل السابع من العقوبات الدولية والوصاية الاممية واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية.

وعدت اتفاقية الاطار الاستراتيجي من وجهة نظر العديد من المحللين بانها تشكل اطارًا تفصيليا لمسار العلاقة والتعاون المستقبلي بين البلدين في شتى الميادين وبالشكل الذي يعزز التجربة الديمقراطية في العراق على اساس من الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها في القانون الدولي.

وهكذا ومن خلال بحثنا الموسوم (العلاقات العراقية ـ الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي) سوف نعالج طبيعة العلاقات الثنائية ومراحل تطورها ومدى فاعلية اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي عقدت بين الجانبين العراقي والامريكي على مستوى العلاقات الثنائية من الناحيتين السلبية والايجابية وعلى المديين الآني والمستقبلي .

وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول/ طبيعة العلاقات العراقية ـ الامريكية قبل عام ٢٠٠٣.

المبحث الثاني/ العلاقات العراقية ـ الامريكية بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الثالث/العلاقات في ظل اتفاقات الاطار الامني والاستراتيجي.

المبحث الاول/طبيعة العلاقات العراقية ـ الامريكية قبل عام ٢٠٠٣.

يعد العراق منطقة رأسية للخليج العربي فيشكل عمقا استراتيجيا يوصل الخليج باوربا عبر كل من تركيا باتجاه البحر الاسود وبلاد الشام باتجاه البحر المتوسط وهي كتلة جيوستراتيجية نهرية تقع في قلب المجال الحيوي للشرق الاوسط ولكنها تمتلك منفذا وحيدا على الخليج العربي وترتبط اقاليمها الكبرى بتلك الفوهة من خلال امتداد عمودي للنهرين القديمين دجلة والفرات ،فضلا عن المسالك البرية العمودية ،فقد كان العراق ايضا عمقا تاريخيا لمنطقة الخليج لعربي نظرا لتوفر موارده وزراعاته ومياهه ولاسيما من الناحية الاقتصادية،(١) وتلك الاهمية دعت العديد من القوى الغربية وحتى الاقليمية لاجل ان تطمع بخيراته وموارده وكان على رأسها الولايات المتحدة والتي حاولت منذ اواخر القرن التاسع عشر ان تحصل على موطئ قدم في العراق من خلال اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية ، أذ اشر الخط البياني لتلك العلاقات بين الطرفين صعودا ثابتا،فقد اسست تلك العلاقات على اسس تجارية بالدرجة الاولى حيث كان الميزان فيها لصالح العراق وعلى مدى عقود طوال ،لكنها امتدت بسرعة لتشمل قضايا حساسة مختلفة منها النفط والثقافة متضمنة التبشير والسياسة وغيرها من قضايا تكاملت ابعادها الى حد كبير في الحقبة الممتدة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية(٢).

فكانت الحرب العالمية الثانية من العوامل المهمة التي رصنت علاقات الطرفين والتي على أثرها احتلت الولايات المتحدة المكانة الثانية في نفوذها داخل العراق بعد بريطانيا لكنها اصبحت في الوقت نفسه القوة المنافسة لبريطانيا في العراق(٣).

الا ان العلاقات العراقية ـ الامريكية تنامت بشكل واضح بعد قيام حلف بغداد ،فبدأت السياسة الامريكية تتجه بالدخول في صلب السياسة العراقية وتوجيهها بما يخدم تلك المصالح،فنشطت المؤسسات الامريكية لتوسيع تواجدها في العراق ،كما ارتفع حجم المساعدات الامريكية سواء العسكرية او الاقتصادية او الفنية بل وفي جميع المجالات ،فقد سعت الولايات المتحدة لجعل الحكومة العراقية اداة رئيسة لتنفيذ سياستها في المنطقة محاولة قدر الامكان الاستفادة من العناصر المسيطرة على السياسة في العراق لاسيما من كان مؤيدا لدور الولايات المتحدة في المنطقة.وقد نجحت الولايات المتحدة بعد عام

١٩٥٨ في توجيه الحكومة العراقية حينها لتنفيذ سياستها في محاولة لاعادة تشكيل المنطقة ومحاولة قلب انظمة الحكم في الدول العربية وخاصة تلك التي تجاور العراق مثل سوريا والاردن (٤).
وعلى هذا الاساس وضعت الولايات المتحدة الامريكية علاقتها مع العراق في اطار استراتيجيتها الرامية للسيطرة على منطقة الخليج العربي بشكل خاص والشرق الاوسط عموما وعملت على الافادة من النظام العراقي حينها والموالي للغرب في ضرب الحركة الثورية العربية في المنطقة،لكن تلك العلاقات اصيبت بانتكاسة بعد قيام الثورة في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي حاولت تصفية المصالح الاجنبية في العراق بضمنها المصالح الامريكية ،لكن الواقع الدولي وما استطاعت الولايات المتحدة تحقيقه من نفوذ في العراق جعل من الصعب تجاهل دورها وتصفية مصالحها الاقتصادية (٥).
على اثر ذلك ظل العراق منذ العام ١٩٥٨ الدولة العربية الوحيدة التي لا تملك فيها الولايات الامريكية نفوذا وبالتالي عد العراق دولة غير صديقة ،فكانت الولايات المتحدة ترغب باقامة دولة موالية صديقة لها كالعراق لاسيما وانها كانت تتبع سياسة تطويق الاتحاد السوفيتي من خلال تعزيز نفوذها في تركيا وايران لكنها لم تستطع احتواء العراق بسبب الاوضاع الدولية ورفض البيئة العراقية الداخلية لاي صداقة او تحالف مع الولايات المتحدة الامريكية.
فقد استفادت الولايات المتحدة قبل العام ١٩٥٨ كثيرا من علاقاتها مع العراق على الرغم من عدم توازن كفتي الميزان لدولة صغيرة ودولة عظمى ،الا ان ما حكم علاقة الطرفين هو المصلحة فالولايات المتحدة سعت متخذة من اساليبها السياسية والاقتصادية والعسكرية لاجل ان يكون العراق قاعدة لانطلاق تحركاتها في منطقة الشرق الاوسط باتجاه اقطار الخليج العربي وكذلك باتجاه ايران.
لكن التوتر الحقيقي بدا بعد العام ١٩٦٨ عندما رفعت الشعارات المناوئة للولايات المتحدة الامريكية ،فوضعت الادارات الامريكية صوب اعينها هدفين :الاول ـ طبيعة النظام السياسي العراقي والثاني ـ الخشية من انتقال النموذج العراقي الى دول اخرى .واستمرالتوتر حتى العام ١٩٧٣ والذي شكل نقطة التحول البارزة في السياسة الامريكية تجاه العراق لاسيما وان العراق تبنى استخدام النفط كسلاح في المعركة ضد الدول الداعمة للكيان الصهيوني وكان اهم الاثار المترتبة على تلك السياسة ارتفاع اسعار النفط عالميا وهو ما اطلقت عليه الدول الغربية اسم (الكدمة او الصدمة البترولية)(٦) .اما خلال فترة الثمانينات فقد تمتع العراق بقوة عسكرية حيث يدى العراق انموذجا للشعوب العربية لتحقيق امكانية بروز دولة عربية تملك اسلحة الدمار الشامل والتي سوف تشكل رادعاً لاي عدوان خارجي بما في ذلك الاعتداءات الاسرائيلية على المنطقة العربية.
ولكن المدة التي اعقبت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات اتصفت بما يسمى المواجهة الدبلوماسية الغامضة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد دخول العراق في حرب جديدة مع الكويت والتي شكلت الكارثة الحقيقية بالنسبة للعراق حيث بدات الدول العربية المطالبة بالقروض التي قدمتها للعراق وكذلك قيام الكويت بتخفيض سعر النفط وزيادة انتاجه ،فانخفض السعر من (٢١) دولار للبرميل الواحد في كانون الثاني ١٩٩٠ الى (١١) دولار للبرميل الواحد بعد ستة اشهر،فكانت المحصلة العكسية عندما اتبعت سياسة فرض الحصار والتي لم تؤدي الى سقوط النظام السياسي بل ان الشعب هو الذي عانى من تلك السياسة ،فالعراق وفقا لمعلومات منظمة اليونسيف قد هبط في قائمة الاقطار البالغ عددها ١٣٠ دولة من مرتبة ٥٠ الى ١٢٩ (٧).
الا ان الولايات المتحدة لم تتناسى ما يحمله العراق من قيمة استراتيجية بالنسبة لاهدافها في المنطقة ، فقبل احداث ايلول ٢٠٠١ بدت اهمية خلق عراق موالي للولايات المتحدة الامريكية بعد اسقاط النظام السياسي العراقي فقد تمثلت الاهمية في تحقيق التوازن في مواجهة ايران وكذلك ممارسة الضغط على العربية السعودية وبالشكل الذي يسمح للولايات المتحدة لتجفيف احد اهم الموارد المالية للارهاب الاسلامي ،فحسب وجهة النظر الامريكية ،فان السعودية تقوم بدعم حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين وعلى راسها (حركة حماس) ، فالولايات المتحدة الامريكية ارادات من خلال اتهامها ذلك بتوجيه حربها الخفية ضد السعودية من خلال العراق ،وفي حقيقة الامر ان تلك الحرب لم تكن موجهة ضد الحكومة السعودية بل ضد الشعب السعودي، كما فعلت مع العراق فلم يكن القصد منها الحكومة السعودية وظهر ذلك جليا في تضييق الولايات المتحدة الخناق على المنظمات الخيرية الاسلامية ، وقد استطاعت الولايات المتحدة تنفيذ ما سعت لاجله عندما تخطت الادارة الامريكية عمدا مجلس الامن عندما لم تستطع ضمان اصوات الغالبية من اعضاء المجلس مع قرار يخول شن الحرب على العراق ،فاستعمالها القوة بناء على القرار ١٤٤١ يشكل خرقا لميثاق الامم المتحدة ،فالميثاق كما هو معروف لا يخول استخدام القوة في النزاعات الدولية الا في حالتين هما:الدفاع عن النفس والتخويل من مجلس الامن.(٨)

المبحث الثاني/العلاقات العراقية ـ الامريكية بعد العام ٢٠٠٣.

لقد مهدت قوات الولايات المتحدة والقوات البريطانية لاحتلال العراق لاجل تحقيق مشروعها لتفتيت العراق وذلك بجملة من الاجراءات المادية طيلة فترة الحصار الفاصلة بين حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣ ومن اهمها كانت :
اولا: الضغط على وحدة الكيان العراقي من خلال عزل مناطقه الشمالية عن الوسطى والجنوبية وفرض واقع تقسيمي ومنع اي تواصل بينهما.
ثانيا:فرض منطقتي حظر جوي في الشمال والجنوب العراقيين تحت عنوان(حماية الاكراد والشيعة من بطش النظام)، فالادارة الامريكية وعلى الخصوص كانت تهيأ لاجل وضع كيان مستقبلي قد يقرر في صورة انفصال او في صورة اتحاد فدرالي عرقي وطائفي ،حيث كان الهدف من ذلك التمهيد لتفجير تناقضات البنية الاجتماعية للبلد وتوليد نزعات عصبوية

تقليدية تمزق نسيج الوحدة الوطنية (٩)،كما ان الولايات المتحدة الامريكية قد تخوفت خلال مرحلة الحصار التي فرضت على العراق من الاتفاقيات التي وقعها العراق مع الشركات الاوربية والاسيوية وعلى الاخص الفرنسية والروسية والصينية وتلك الاتفاقيات كانت ستتيح لتلك الشركات من السيطرة على احتياطي نفطي قدر حينها بحدود (٥٠) مليار برميل على الاقل او ما يعادل ٤ـ ٥ ملايين برميل يوميا والتي كانت تمثل خسارة كبيرة بالنسبة الى الشركات النفطية الامريكية في حالة عدم الحصول عليها (١٠).

و كان اهم تطور في العلاقات العراقية ـ الامريكية ما بين حربي عامي ١٩٩١ـ ٢٠٠٣ هو قرار الولايات المتحدة باقامة وجود عسكري ضخم في شبه الجزيرة العربية بصفة دائمة(١١).

لكن هل ما قامت به الولايات المتحدة من اعتداء على سيادة العراق يتطابق مع ما اعلن من قبل المسوؤلين الامريكان هو جعل العراق انموذجا لدول المنطقة ام كانت هنالك اسبابا اخرى لخرق السيادة العراقية؟

وهنا يمكننا ان ندرج اهم اسباب التوجه الامريكي نحو العراق والتي تمثلت في :

١ـ ان العراق يشكل حالة قطع وانقطاع للوجود العسكري الامريكي في المنطقة.

٢ـ ان الخزين النفطي الاستراتيجي للعراق يشكل اكبر خزين ستراتيجي في العالم.

٣ـ استئصال وازالة اهم شوكة او عامل اعاقة للاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية والتي طالما شكلها العراق لمواجهة المخطط الامريكي ازاء الامة العربية .

٤ـ يتجسد الهدف الاخير في تفكيك بنية العراق واعادة بنائها بوصف ذلك اولى الاولويات والقاعدة التي يصبح التغيير الشامل عليها في منطقة الشرق الاوسط .

فلقد قدر مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن ان العراق يمتلك بحدود (١١٢) مليار برميل من النفط في باطن الارض لم يتم استغلالها وتشكل ١١% من احتياطي النفط في العالم ، كما قدر امتلاك بحدود العراق الفا بئر نفط تنتج بحدود ٢،٥ مليون برميل يوميا من الحقول الخمسة عشر الرئيسة في شمال وجنوب وشرق العراق ،كما قدرت القدرة الحقيقية لهذه الابار باكثر من ٢،٨ مليون برميل يوميا ،وكما تؤكد العديد من التقارير الى ان العراق يمتلك احتياطيا مؤكدا من النفط قوامه ١١٢ـ ١٦٠ مليار برميل وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية في الاحتياطيات حيث يتوقع ان يفوق الاحتياطي في العراق نظيره السعودي بعد اكمال البحث والتنقيب في مساحات لم تلقي مسحا جيولوجيا كاملا (١٢)،اذ يوجد في العراق حقول مكتشفة غزيرة بنفطها يصل عددها الى ٥٤٠ حقلا منها ٨٠ حقلا محفورا ولكن استخرج النفط من ١١ حقلا نفطيا محفورا فقط من الابار بعد ان كانت ١٥ بئرا ،فاستراتيجية احتياطي النفط العراقي تقدر بـ (١٦٠) مليار برميل منها (١٢٠)٠ مليار برميل احتياطي مثبت و٤٠ مليار برميل غير مثبت ،وهذا يعني ان العراق يحتل قيمة استراتيجية عليا في المنظور الاستراتيجي الامريكي نظرا الى درجة المصالح ذات الاهمية القصوى لاعتبارات اقتصادية ،جيو ستراتيجية وامنية لا تقل اهميتها عن الاخرى (١٣) .وتلك الاهمية هي التي جعلت الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن) ان يعلن في الاول من ايار ٢٠٠٣ بانهاء العمليات العسكرية الرئيسة ثم اعتراف قوات الاحتلال بمسوؤلياتها كقوة احتلال وذلك في تصريح للرئيس (بوش الابن) في ٢ ايار وذلك تمهيدا لصدور القرار ١٤٨٣ والذي اعترف بالامر الواقع ووضع مسوؤليات الاحتلال على عاتق القوتين الامريكية والبريطانية سواء من حيث حقوقهما او واجباتهما (١٤). فنص القرار(١٤٨٣) على (ان مسوؤلية العراق هي بيد الاحتلال الذي يسعى لتكوين ادارة عراقية مؤقتة لحين اقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا،كما حدد القرار والذي طلب من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا اطلاع مجلس الامن بانتظام على تطورات الموقف وهو الذي يدرس تطبيق القرار في غضون ١٢ شهرا (١٥).

في الوقت نفسه اكد القرار على عدة مسائل منها:

ا ـ سيادة العراق وسلامة اراضيه الاقليمية.

ب ـ حق العراق في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية وتمكينه من ذلك .

ج ـ الزام سلطة الاحتلال على العمل بموجب ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي والقرارات الدولية ذات العلاقة.

د ـ تعزيز دور الامم المتحدة للعمل بصورة مكثفة مع سلطة الاحتلال وشعب العراق والجهات المعنية لاستعادة وانشاء مؤسساته الوطنية والمحلية اللازمة بما في ذلك قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دوليا (١٦).فبعد انتهاء العمليات العسكرية والتي اطلق حينها عليها اسم(الصدمة والترويع) بادرت الولايات المتحدة الى تأسيس نظام جديد في العراق حيث تم تعيين فريق انتقالي برئاسة جنرال امريكي متقاعد هو(جي غارنرا) والذي كان يمتلك علاقات وثيقة مع (اسرائيل)الا انه ابدل في ٢٤ ايار ٢٠٠٣ وعين بدل عنه السفير الامريكي السابق (بول بريمر) (١٧).

اما بعد احتلال العراق فيتبادر امامنا السؤال التالي ماهو الموقف الامريكي من مسالة الخروج من العراق ام البقاء عسكريا لمدة اطول ؟وهذا التساؤل يجيبنا عليه التقرير المشترك لكل من وزارتي الخارجية والدفاع (البنتاغون)المقدم الى الحكومة الامريكية الى الرئيس (بوش) في ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٣ والذي حدد المعالم والأسس الرئيسة لصورة الوجود العسكري المستقبلي في العراق وذلك لخمس قضايا جوهرية بحسب وجهة النظرالامريكية اهمها:

١ـ ان على الولايات المتحدة ان تسهم بشكل مباشر في تحديد معالم النظام السياسي المستقبلي بما يضمن وجود اصدقاء للولايات المتحدة في مراكز مهمة في النظام .

٢ـ عدم التسرع في سحب القوات الامريكية من المدن والقصبات والتمركز في مواقع بعيدة عنها لانها ستشكل اهدافا سهلة للارهابيين .

٣ـ الابقاء على وجود عسكري كبير في العراق يضمن النفوذ الامريكي هنالك .
٤ـ ربط العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة على اسس تم التوافق حولها (اي بمقتضى اتفاقيات دولية) بعد قيام حكومة وعلى اثر صدور الدستور وتشمل الجوانب الامنية والدفاعية وانشاء قواعد عسكرية امريكية دائمة وتتضمن ايضا قضايا النفط والتنقيب عن المعادن الاخرى واتفاقات تحرير التجارة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية.
٥ـ توسيع السفارة الامريكية وجعلها الحكومة الخفية للعراق حيث حدد عدد الدبلوماسيين الذين سيعينون فيها بعدد لا يقل عن ٣٠٠٠ ثلاثة الاف امريكي في الاختصاصات كافة بما فيها اعضاء من وزارة الامن الداخلي الامريكي. وقد جرى تحديد مواقع القواعد العسكرية الاربعة القابلة للزيادة بمقتضى الوثائق الامريكية ومن خلال التشاور مع بعض اعضاء مجلس الحكم الانتقالي حينها وفقا لتصورات البنتاغون وتحديداته وتلك القواعد والتي حددت بعد عام ٢٠٠٣ هي: (١٨)

١ـ قاعدة علي بن ابي طالب الجوية(قرب الناصرية)
٢ـ قاعدة حرير الجوية (شمال العراق)
٣ ـ قاعدة غربي بغداد (الشعيبة الجوية)
٤ـ قاعدة شرقي بغداد.

وقد تكبدت الولايات المتحدة الامريكية جراء هذا الاحتلال خسائر كبيرة في العراق الامر الذي جعلها تحاول الضغط على الامم المتحدة لاستصدار قرار يساعدها في ارسال قوات دولية لحفظ الامن في العراق بمشاركة قواتها وباشرافها وذلك لاجل اعطاء بعد دولي والتخفيف من حجم خسائرها ،لكن الامم المتحدة رفضت اعطاء الغطاء القانوني للولايات المتحدة الامريكية بالتدخل العسكري ضد العراق على الرغم من وجود ربع مليون جندي امريكي وبريطاني حينها ،فالامم المتحدة لم تعطي ذلك الغطاء الشرعي للاحتلال على الرغم من اعترافها بالامر الواقع (١٩).
فالولايات المتحدة الامريكية سعت لاتباع السياسة الاستعمارية القديمة والتي اتبعتها بريطانيا داخل العراق في بداية القرن العشرين وهي تنصيب حكومة وفق مقاييسها لكنها في الوقت نفسه ترغب بان يكون هنالك عراق موحد وليس الى دولة مجزاة الى عدة دويلات ،فهي لا تريد ان تفقد السيطرة على العراق لصالح تحالفات محتملة اقليمية او دولية مضادة لاستراتيجيتها .
فقد كان النفط اهم الدوافع الامريكية لاحتلال العراق والمتمثل في خلق موطئ قدم للصناعة النفطية الامريكية في العراق ولاسيما بعد ان حصلت اكبر الشركات النفطية الامريكية(هاليبورتون)على اكبر العقود بقيمة(١،٤)مليار دولار ولمدة عامين ضمن ما يسمى بعقود (اعادة اعمار العراق) (٢٠).
وبحسب العديد من التقديرات الاستراتيجية لاحتياطيات النفط فان العراق سوف يتفوق في السنوات القادمة على السعودية صاحبة اعلى احتياطي نفطي في عالم اليوم ،حيث يتوقع ان تزيد نسبة احتياطيات نفط العراق في ا لثلاثين عاما والتي حددت ما بين الاعوام ٢٠٠٩ و٢٠٣٩ حيث يمكن تخيل صغر حجم ما ينتج اليوم بما مقدر له خلال السنوات القادمة خصوصا اذا ما تم التعرف الى حقيقة مهمة وهي ان الابار المنتجة في العراق تتراوح ما بين ١٥٠٠ ـ ١٧٠٠ بئر بينما يتوقع ان تصل الابار باستكمال البحث الى ما لا يقل عن ١٠٠ الف بئر (٢١) .كما ان هنالك تقارير غير منشورة تشير الى ان الصحراء الغربية كلها لم تستكشف بعد ولم ترسم لها خرائط بتروجيولوجية دقيقة ففيها كميات كبيرة من النفط تقدر بحوالي ١٠٠ ـ ١٥٠ مليار برميل اخرى فيها وحدها،كما وتكشف العديد من التوقعات بان الاحتياطيات العراقية ستصل الى اكثر من ٣٠٠ مليار برميل نفطي (٢٢).وهذا يعني ان الدافع الاهم للاحتلال الامريكي للعراق هو الحصول على موطئ قدم والقريب من الموارد النفطية العراقية وبكل ما يعنيه ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من اهمية استراتيجية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي. وثمار الاحتلال الامريكي للعراق بدات بالظهور سريعا على المستوى الاقليمي من خلال رضوخ ايران للمطلب الامريكي باخضاع برنامجها النووي للتفتيش الدولي المفاجئ وغير المشروط (٢٣) .
وكان امرا طبيعيا تمسك الولايات المتحدة اكثر بالتواجد في العراق لاسيما وان ما تسعى اليه وهو النفط والذي يمتاز بتكلفة الانتاج المنخفضة لوجود الخام على مقربة من السطح وعدم وجود العقبات الجيولوجية.
فضلا عن ذلك فان خصوصية العراق تتمثل في دوره المتنوع في خلق وظيفة المركز الجيوستراتيجي في خدمة الاطراف مع مهمة التغيير التي لا يمكن ان تبدا الا به فهو البلد العربي الوحيد الذي يمتلك اطول الحدود المشتركة مع اكبر قوتين اقليميتين في الشرق الاوسط (تركيا وايران)وكذلك لامتلاكه ثروات اقتصادية هائلة وبشرية متعددة.
وعلى الرغم من ذلك نجد ان اغلب وسائل الولايات المتحدة تجاه العراق وخياراتها العقائدية لا تزال في طور التبلوروتتضمن هذه العقيدة التوفيق بين النشاطات العسكرية القومية وغير العسكرية ضمن مبدأ سياسي ومختصر ومجموعة من القواعد الارشادية لتحقيق الغايات الاستراتيجية المفترض ان تكون واضحة تماما وهي توجيه ما ينبغي ان تفكر به وما تفعله وليس كيف تفكر وكيف تستعد لفعلها (٢٤) .

المبحث الثالث /العلاقات في ظل اتفاقات الاطار الامني والاستراتيجي

ما ان تحقق للولايات المتحدة هدفها المتمثل بالتدخل العسكري حتى اخذت العلاقات بين البلدين تأخذ منعطفاً جديداً بعد العام ٢٠٠٣ تمثلت بربط العراق بمجموعة من الاتفاقيات امنية كانت او استراتيجية، ومنها اتفاقيتي (انسحاب القوات الامريكية من العراق واتفاقية الاطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨) واللتان وعدتا باخراج العراق من الفصل السابع من العقوبات الدولية والوصاية الاممية واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية،والسؤال الذي يطرح نفسه هل فعلاً ان الولايات المتحدة

الامريكية تسعى لاخراج العراق من الفصل السابع؟ ام ان الهدف من عقد تلك الاتفاقيات تكريس الوجود العسكري الامريكي في العراق؟ هذا ما سنكتشفه من خلال تحليلنا لبنود تلك الاتفاقيات.

اولا:-الاتفاقية الامنية

تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من المواد المهمة والخطيرة التي تستحق التحليل ، وسوف نوضح المواد الواردة في الاتفاقية حسب اهميتها وخطورتها وانتهاكها للسيادة العراقية وتجاوزها على القانون الدولي وهي كالآتي:-

١-جاء في الديباجة"...اذ يقر ان اهمية تعزيز أمنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الارهاب في العراق.."،الاصل ان باستطاعة الولايات المتحدة ان تعزز الامن في العراق ،ولكن بالمقابل اذا لم يستطع العراق بحسب الرؤيا الامريكية –عدم جاهزية القوات العراقية-على صيانة أمنه؟ فكيف به يستطيع تعزيز أمن الولايات المتحدة؟.

ويبدو ان فقرة عدم جاهزية القوات العراقية على صيانة الامن هي الفقرة التي ستنفذ من خلالها الولايات المتحدة للحيلولة دون الانسحاب سواء من المدن بحسب نص الاتفاق او من العراق.

٢-المادة الثالثة(القوانين)،وتشير الفقرة الاولى منها الى:"يلتزم افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني بواجب احترام القوانين والاعراف والعادات العراقية عند القيام بعمليات عسكرية بموجب هذا الاتفاق..."،والملاحظة الواجب التأكيد عليها هنا هي الاختلاف الكبير بين احترام القوانين،والالتزام بالقوانين، فجنود الولايات المتحدة من الممكن ان يحترموا القانون العراقي، ولكنهم غير ملزمين بتنفيذه وهنا سيحدث ارباكاً شديداً عند تنفيذ العمليات بعد سريان تطبيق هذا الاتفاق، اذ كان من المفروض ان تثبت الاتفاقية الآتي:"ان على افراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني الالتزام بالقوانين العراقية".

٣-اما الفقرة الثانية من المادة نفسها(الثالثة)،فتشير الى عدم جواز نقل قوات الولايات المتحدة لاي شخص من غير افراد قواتها او افراد العنصر المدني التابع لها على متن سفنها ومركباتها وطائراتها ،ولكن السؤال الاهم:ما الضمانات الحقيقية لتطبيق مثل هذا التعهد؟ ، وهل ستلتزم مثلاً بعدم تهريب مطلوبين للقضاء العراقي عبر طائراتها او سفنها ، اذا ما علمنا ان لديها سوابق بذلك ، لاسيما وان الحكومة العراقية لايحق لها تفتيش الطائرات والسفن الامريكية(٢٥).

٤-نرى ان المادة الرابعة هي الاخطر من بين المواد التي تضمنتها الاتفاقية ، ذلك انها ضمت بعض الفقرات التي بحاجة الى تمعن، اذ تضمنت الفقرة الاولى منها "تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقته من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من اجل الحفاظ على الامن والاستقرار في العراق ،بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الخارجة عن القانون".

وهذا يقودنا الى التساؤل من هي المجموعات الارهابية؟ اذا لم تحدد هذه المجاميع يمكن ان يكون الاطلاق مدعاة للقوات الامريكية للحركة والقتل على كل من ترى فيه تهديداً لمصالحها،والذريعة ستكون "المجموعات الارهابية".والشي نفسه ينطبق على الجماعات الخارجة عن القانون ، اي القانون العراقي ام الامريكي، فبين القانونين اختلافات جوهرية ، فما هو مباح في القانون الامريكي قد يكون محرماً في القانون العراقي تبعاً للعادات والتقاليد والاعراف السائدة في المجتمع.

فضلا عن ذلك فقد اعطت الولايات المتحدة لنفسها بموجب الفقرة(٥)من هذه المادة حق القيام بعمليات عسكرية تحت باب الدفاع الشرعي عن النفس ومطاردة القاعدة والارهاب، اذ نصت على ان "يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما معروف في القانون الدولي النافذ".ولايوجد ما يحدد شكل ونوع هذه الجهات المطلوبة، وهذا يعني –على سبيل المثال- اطلاق يد الولايات المتحدة في تدمير مدن بأكملها بحثاً عن ارهابي مزعوم، وهذا يعد مقبولا حسب نص المادة (الثالثة) بكل ما فيه من اضرار وخسائر كونه من جراء (العمليات الحربية).

وفي الوقت ذاته تؤكد (المادة ذاتها) على احترام قوانين وتقاليد العراق،فكلمة(احترام) هنا جاءت فارغة وفضفاضة وغير مؤثرة من الناحية القانونية،والمفروض ان تكون بدلها كلمة (الالتزام او الخضوع او الاحتكام للقوانين العراقية)،لان مثل هذه الكلمة (احترام) يفسرها الطرف الامريكي بانها لاتنطوي على الاحتكام للقوانين العراقية[٢٦]

٥-اما المادة العاشرة والخاصة باجراءات التعاقد ،فجاءت جازمة على ان لاسيطرة اقتصادية للحكومة العراقية على الاقتصاد العراقي، فللولايات المتحدة حصراً سلطة ابرام العقود.فالمادة المذكورة تنص على :"لقوات الولايات المتحدة ان تختار المتعاقدين ، وان تبرم عقوداً بموجب القانون الامريكي لشراء المواد والخدمات في العراق،ويشمل ذلك اعمال البناء والتشييد..."، وهذا يعني حسبما جاء في النص اطلاق يد الولايات المتحدة في ابرام العقود ومع من تشاء ، ونرى في ذلك امكانية اختيار شركات قد تكون مرفوضة بحسب العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع العراقي، واحتمال ان تشكل هذه العقود بالطبيعة التي ستبرم فيها نوعا من التطبيع مع اطراف غير مرغوب بها عراقياً ولكن القانون الامريكي يسمح بها. هذا فضلا عن ان ذلك من الممكن ان يفتح الباب واسعاً امام مناقصات غير مسيطر عليها، وليس للحكومة العراقية علم بها ،سوى من باب اعلامها باسماء العراقيين فليس للحكومة العراقية حتى مجرد العلم بها[٢٧]

٦-اما المادة الثانية عشرة والمتعلقة بالولاية القضائية والتي يمكن ان نطلق عليها (سيئة الصيت) ، اذ حصلت الولايات المتحدة على الولاية القضائية ، واصبحت قواتها محصنة من القوانين العراقية ..." ، ومعنى ذلك فان مقاضاة العسكريين والمدنيين الامريكان سواء كانوا من حملة الجنسية الامريكية او غيرها هو حق حصري للولايات المتحدة

مهما كانت طبيعة جرائمهم وجنحهم ،فأين احترام القوانين العراقية الذي ورد في مقدمة هذه المادة نفسها .ويبدو ان مقدمة هذه المادة وضعت لغرض المجاملة لاغير[٢٨].

٧-ولم تغفل الاتفاقية الجانب المتعلق بالضرائب فبموجب المادة (السادسة عشرة)،اعطت الولايات المتحدة حق الاعفاء من الضرائب ، اذ كان من المفترض وفقاً للقوانين العراقية ان تفرض الضرائب كحد ادنى على عمليات الاستيراد والتصدير خارج نطاق القوات المسلحة الامريكية.

٨-وتمثل المادة التاسعة عشرة اخلالا بسيادة العراق لاسيما الفقرة خامسا من هذه المادة والتي تنص على "يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكري الى تصديق سلطات الولايات المتحدة ، ويعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية...."، والسؤال الذي يطرح هنا :ماذا لو كان البريد العسكري يتعلق بقضية امنية او تتعلق بالسيادة العراقية ، لاننا نعتقد جازمين ان البريد العسكري بطبيعته استخباري ، ومن ثم بالضرورة سيكون متعلقا بأمن العراق اولا وامن المنطقة والاقليم ثانيا، ومن ثم سيكون العراق طرفا في قضايا لادراية له فيها ،وتمس أمنه الوطني وأمن البلدان المجاورة[٢٩]

٩-اما المادة الرابعة والعشرون والمتعلقة بانسحاب القوات الامريكية من العراق ، اكدت في فقراتها من (١-٥) التزام الولايات المتحدة على الانسحاب من العراق في موعد لايتعدى الاول من كانون اول ٢٠١١ ، ورغم ماورد في فقرات هذه المادة ، الا ان المعروف عن الولايات المتحدة انها احتلت العراق دون تفويض او قرار دولي ووفق ادعاءات ظهرت انها لا اساس لها من الصحة باعتراف المسؤولين الامريكان . وهذا يضع امكانية تنفيذ واشنطن لتعهداتها بموجب هذه الاتفاقية موضوع شك وقلق ،لاسيما وان واشنطن تركت قرار الانسحاب رهنا بالاستقرار الامني.

١٠-اما المادة السادسة والعشرون والخاصة بالاجراءات اللازمة لانهاء تطبيق الفصل السابع والمادة السابعة والعشرون والمعنية بالاصول العراقية ، فما جاء في هاتين المادتين هو "مغالطة" فالمسألتان يجب ابقاؤها ضمن الامم المتحدة حفاظاً على سلامة العراق وامواله ، اذ يجب الابتعاد عن محاولات الولايات المتحدة بالانفراد بكل شيء ، كما ان الولايات المتحدة وحسب اعتقادنا لاتستطيع تنفيذ ماجاء في نصوص هاتين المادتين[٣٠]

١١-اما المادة الثانية والعشرون والخاصة بردع المخاطر الامنية :اذ تنص على "ان يعمل الطرفان بعضهما بعضا بصورة وثيقة حول مسائل تتعلق بترتيبات الدفاع والامن..." وفي حالة بروز اي خطر خارجي او داخلي يقوم الطرفان بناءاً على طلب حكومة العراق بالشروع فوراً في مداولات استراتيجية..."،اذ تقول:"....التعاون في تدريب وتجهيز قوات الامن العراقية من اجل مكافحة الارهاب المحلي والدولي والمجموعات الخارجة على القانون بناءاً على طلب من حكومة العراق".

سبق ان بينا في مادة مماثلة ما تحمله مثل هذه المادة من مخاطر، اذ من خلالها يستطيع المحتل الامريكي ان يكون لاعباً مستمراً في السياسة الداخلية والاقليمية ، ويتمكن من خلق المشاكل على الحدود ، أو داخل الدول الاقليمية بحجة قصف "المخربين" أو"ارهابيين" أو "متسللين"، مما قد يضطرها للرد داخل العراق : وسيكون العراق دائماً وابداً بؤرة توتر في حالة الاخذ بهذه الاتفاقية .ومن الملاحظ خلو الاتفاقية من اي بند يؤكد "عدم استخدام الاراضي والاجواء والمياه العراقية من شن هجوم على الدول المجاورة"، مما يثير ذلك المخاوف من ان تستخدم الولايات المتحدة الاراضي العراقية لتمرير عدوانها على ايران أو سوريا مما يؤدي ذلك الى ادخال العراق في اعمالها العدوانية[٣١].

فضلا عن ذلك فقد تضمنت الاتفاقية بنود سرية خاصة بتلك المتعلقة بحق القوات الامريكية بناء المعسكرات والقواعد العسكرية في مختلف مدن العراق[٣٢] . فهذا دليل واضح بان العراق سوف لايكون في يوم من الايام خاليا من تواجد القوات الامريكية ، اذ تسعى الى تكريس وجودها من خلال اقامة تلك القواعد.

من هنا يتوجب التنبيه الى حقيقة مفادها ان وجود قواعد ثابتة وعملاقة في العراق ولوقت طويل، وهو امر يتجاوز حاجات الامن القومي الامريكي التقليدي ،اذن ما الذي تنشده واشنطن – اذا كان الامر يتعلق بأمنها القومي- من انشاء هذا العدد الهائل من القواعد (البعيدة جغرافيا) لو لم يكن ذلك مصمماً لاغراض الهيمنة على العالم؟..

ومن المؤكد ، ان (اسرائيل) ستكون اكثر المستفيدين من وجود هذه القواعد التي ستتيح لها امكانيات فرض سيطرتها وهيمنتها المباشرة على دول وشعوب المنطقة ، ولتمارس دوراً أمنياً ريادياً في ما يسمى "تثبيت استقرار المنطقة" ،كما تتيح لها فرصا افضل لتصفية القضية الفلسطينية ، اذ ان حماية أمن اسرائيل والحفاظ عليه احد أهم الاهداف – غير المباشرة- والكامنة وراء مخطط غزو العراق واحتلاله ،هذا الى جانب أهداف اخرى تتمثل في (السيطرة على منابع النفط العراقي والعربي ،واستكمال الهيمنة العسكرية والسياسية المباشرة على الممرات البحرية وطرق المواصلات العالمية لترسيخ الزعامة الصهيونية على العالم العربي). ويمكن للمرء ان يتصور بسهولة ، كيف ان نشر شبكة من القواعد الضخمة في العراق، سيكون على المدى القريب والبعيد ، مصمماً لاغراض تتجاوز حاجات الامن القومي الامريكي التقليدية.ما دامت المنطقة في وضعها الراهن لاتشكل اي مصدر تهديد حقيقي .

بيد ان نشر القواعد سيؤدي لامحالة الى ضمان أمن (اسرائيل) ، وتحقيق جزء من اهدافها .وبهذا المعنى يكون الاحتلال الامريكي للعراق قد حقق والى حد كبير أهداف اسرائيل في الهيمنة على مقدرات المنطقة وفي التحكم بمصيرها ومستقبلها[٣٣].

ومهما يكن من امر ،فان توقيع العراق لتلك الاتفاقية يعد نصراً للولايات المتحدة الامريكية ، أذ من خلالها ستحقق المكاسب الآتية[٣٤]:-

١-الخروج ولو بمكسب على الاقل من احتلالها يعوضها عن خسائر بلادها بالارواح والاموال والعتاد.
٢-ولان الحرب كان ومازال هدفها حماية (اسرائيل) وضمان أمنها . فالاتفاقية ستضمن هذا الهدف،فالعراق سيبقى بدون جيش فاعل ، وحتى وحدة العراق وأمنه ستبقيان واهنتين.
٣-كما انها ستكفل للولايات المتحدة الامريكية الالتفاف حول الرفض الشعبي الامريكي لوجود القوات الامريكية في العراق. وذلك من خلال توقيع الجانب العراقي عليها. بحيث تخرج رابحة ومنتصرة ، بعد ان فرضت نظم الوصاية والانتداب على العراق من جديد ، وجعلت العراق بلدا أخر يدين بالتبعية لها.
٤-والتفويض الممنوح للمحتل من مجلس الامن والذي انتهى في ٣١/كانون الاول/٢٠٠٨ ، بشرعنه المحتل والذي انتهى بتوقيع تلك الاتفاقية والتي منحته البقاء الى أجل غير محدد او مسمى ، دون الحاجة لشرعنته من مجلس الامن لفترة جديدة.
٥-كما ستخلص الولايات المتحدة من كل حرج ، وتوفر لها الالتفاف على احكام القانون الدولي والشرعية الدولية الرافضان لغزو واحتلال العراق . وبذلك تتملص من تبعات المطالبة بالانسحاب من العراق . ومن تحمل المسؤولية القانونية والمادية والاخلاقية عن النتائج التدميرية والتخريبية والاجرامية والارهابية الناجمة عن الغزو والاحتلال والتهرب والتملص من تبعات اية مطالبة بحقوق الضحايا والمتضررين من غزوها وتحرمهم من حقهم في المطالبة بالتعويضات . وكذلك التهرب من التحقيق والمحاسبة بجرائم الحرب المرتكبة.
٦- كما لاحظنا انها ستمنح عناصر القوات الامريكية حصانة قانونية ضد اية ملاحقات قضائية ، على اية اعمال وافعال اجرامية أوارهابية أو ممارسات فساد واجرام من القتل الى التعذيب والسرقة.
٧-وستمنح الولايات المتحدة وكما اشرنا سابقاً حق اقامة قواعد عسكرية امريكية تؤمن ترابط وربط واتصال القوات الامريكية من غرب اوربا حتى باكستان والفلبين واليابان، وكأن حلف بغداد تم أحيائه من جديد. وربما هذا هو ما عبر عنه الرئيس الامريكي (جيمي كارتر) حين قال : واهم ومخطئ من يظن ان غزو واحتلال العراق سببه النفط فقط".
٨- كما ستعطي الولايات المتحدة حرية العبث بأمن العراق وسلطاته . وحتى الاطاحة بالحكومات العراقية بنفس الاسلوب الذي كانت تمارسه الادارات الامريكية السابقة فيما مضى ان كان في فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية أو بعض دول امريكا الجنوبية والوسطى.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل تتضمن اتفاقية الاطار الاستراتيجي ذات المخاطر؟ ام انها اقل حدة من تلك الاتفاقية.

ثانيا:-اتفاقية الاطار الاستراتيجي

سعت الولايات المتحدة الامريكية بعد عقدها الاتفاقية الامنية الى عقد اتفاقية اخرى تمثلت بـ(اتفاقية الاطار الاستراتيجي) تلك الاتفاقية التي لم تحظى بذات الاهتمام الذي حظيت به الاتفاقية الامنية، وربما يعود ذلك الى ارجحية المتغير الامني وخطورة تداعياته على سيادة العراق ومستقبله على حساب غيره من المتغيرات التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣.

غير ان التحليل لاتفاقية الاطار الاستراتيجي يقودنا الى التشبث بأهميتها انطلاقاً من رؤية مفادها ان دعائم الامن لاتثبت الا بعد توافر البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لها ، فما الامن الاحلقة من بين حلقات أخرى تتفاعل فيما بينها لتدعيم اركان الدولة وحفظها في عالم تتداخل فيه المتغيرات وتتبادل التأثير.

وفي الواقع ، لقد عدت هذه الاتفاقية من وجهة نظر البعض اطاراً تفصيلياً لمسار العلاقة والتعاون المستقبلي بين البلدين في شتى الميادين بما يفترض انه سيسهم في تعزيز وتنمية التجربة الديمقراطية في العراق على اساس الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها في القانون الدولي، واستجلاء اهميتها في ترسيم افق العلاقات المستقبلية بينهما في سياق الرغبة المشتركة لاقامة علاقة طويلة الامد تلبي الحاجة لتوفير الدعم اللازم لانجاح العملية السياسية في العراق وتعزيز قدرته على تحمل كامل المسؤولية عن أمنه وسلامة شعبه.

كما انها عدت من وجهة نظر الحكومة العراقية قناة مهمة لتجديد فاعلية النظام وشرعيته عبر تعزيز قدرته على الانجاز اذ ان تفعيل النصوص الدستورية وانفاذ حكم القانون وبناء المؤسسات السياسية الفاعلة مع توسيع قاعدة المشاركة لاتوفر وحدها الحصانة الكافية في وجه تنامي ضواغط المطالب الشعبية وعجز النظام على الاستجابة لها.

لذا فهي ترى ان هذه الاتفاقية امدت الحكومة العراقية بهامش الدعم اللازم لتطوير دور وتحقيق عمق استراتيجي اقليمي من خلال توظيف الزخم الستراتيجي الامريكي عبر تفعيل بنود الاتفاقية لتهئية الظروف المناسبة لتفاعل العراق مع البيئة الاقليمية[٣٥].

وعلى الرغم مما احتوته الاتفاقية من جوانب مضيئة لاقامة علاقات تعاون بين البلدين الا ان ذلك لايعني ان هذه الاتفاقية خالية من بعض الجوانب السلبية ومنها:-

اولا-ان الاسم الرسمي لهذه الاتفاقية هو(اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين (جمهورية العراق والولايات المتحدة). وهي اتفاقية"وافق" عليها مجلس النواب العراقي فهي ملزمة للعراق ،ولكن بنفس الوقت فان الكونغرس الامريكي لم يصادق عليها، حتى انها لم تعرض عليه رسميا ،فهي اذا غير ملزمة للولايات المتحدة، وهو امر غريب ان يطلب من مجلس النواب العراقي المصادقة عليه ولايطلب من مجلس الكونغرس الاميركي ذلك. علما ان المادة (١) من ديباجة

الاتفاقية تقول:"العراق والولايات المتحدة يؤكدان الرغبة الصادقة لبلديهما في اقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الامد استناداً الى مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والمصالح المشتركة لكليهما".
ونتسأل هنا اين هو مبدأ "المساواة والمصالح المشتركة "؟ في ظل الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب العراقي؟ اذ كان لايزال حينها العراق فاقداً لسيادته في ظل وجود المحتل[٣٦].
ثانيا:-ان الاتفاقية تؤكد في قسمها الاول على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية بين الدولتين ولاسيما المادة (١) التي تنص على :"تستند علاقة الصداقة والتعاون الى الاحترام المتبادل والمبادئ والمعايير المعترف بها للقانون الدولي" اذ ان ذلك يثير التساؤل عن اية علاقة تنبني بين دولة تستخدم القوة العسكرية لاحتلال دولة اخرى فذلك يتناقض تماما مع القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة.
اما التناقض الثاني عندما تؤكد المادة ذاتها حرص الطرفين على التقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الوقت الذي تؤكد فيه في قسمها الثاني على "ان الولايات المتحدة ستبذل اقصى جهودها لدعم وتعزيز الديمقراطية ومؤسساتها في العراق التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك ، تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الاخطار الداخلية والخارجية"[٣٧]. وهنا يثار التساؤل الآتي كيف يكون ذلك من غير التدخل في الشؤون الداخلية؟
وهنا يمكننا تفسير هذا التدخل في سياق الطموح الامريكي للتحكم بمفاصل التغيير في العملية السياسية تحت مبرر الحرص على المصالح الاستراتيجية الامريكية في العراق ،فالولايات المتحدة الامريكية لايمكن ان تقتنع بوضع المتفرج وبالتالي لن تكون الاتفاقية من المنظور الامريكي الا معبراً لوأد التطلعات والتغييرات السياسية التي تتقاطع وتلك المصالح. فضلا عن ان هذه الاتفاقية تنذر بتحديات ستواجهها الحكومة العراقية في حماية مجتمعها ومواطنيها من مخاطر الاندماج في ملكوت العولمة والتفاعل مع أرهاصاتها هذا الى جانب صعوبة الموازنة الحرجة والدقيقة التي ينبغي ان تقيمها بين الحرص على استقلال العراق وأمنه وازدهاره وبين الحرص على تجنب التعرض للمصالح الامريكية.
فضلا عن ذلك ، ان مواد القسم الخامس من الاتفاقية والتي جاءت تحت عنوان :"التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة" جاءت بشكل عام، فالاتفاق يريد"بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع ومتنام في العراق ، ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي.... وسوف يتطلب استثماراً غير مسبوق في اعادة البناء وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتميزة، ودمج العراق في الاقتصاد العالمي ومؤسساته..."وبهذا ايضا جاءت المادة (٢) من هذا القسم كما يلي "ادامة حوار ثنائي نشط حول الاجراءات الكفيلة بزيادة تنمية العراق، بما في ذلك من خلال الحوار حول التعاون الاقتصادي ، واتفاقية اطار التجارة والاستثمار عند دخولها حيز التنفيذ"
وفي الواقع نجد في هذا القسم من الاتفاق تكرار تعبير دمج العراق في "النظام الاقتصادي العالمي"، ولكن لم يحدد الاتفاق ماهو نموذج الاقتصاد العالمي الذي سنندمج فيه،هل هو حسب "النموذج الصيني" ، أو"الانموذج الاوربي"،أو "الانموذج الماليزي"،أو "الانموذج الاميركي". ولكن طالما ان الاتفاق مع اميركا، فلايمكن لاميركا الا ان تدمجنا في النظام الاقتصادي العالمي على شاكلة نموذجها الاقتصادي . ولتأكيد ذلك ، فأن المادة(٣) من الديباجة تقول ان الاتفاق تم "تماشيا مع اعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الامد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية الذي تم توقيعه في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨ "[٣٨]. ومعنى ذلك ان هذا الاندماج سيكون طويل الامد ايضا ، وهذا ما تسعى اليه الولايات المتحدة الامريكية من توقيعها اتفاقية الاطار الاستراتيجي.

الخاتمة

ان مسارالعلاقات العراقية ـ الامريكية ما بعد انتخابات ٧ اذار ٢٠١٠ جعلت العلاقات تتحول نحو افق اوسع من التعاون لاجل العمل في اطار التفاعل الاستراتيجي لاتفاقية الاطار الاستراتيجي ،لاسيما وان العراق جزءا من منظومة المصالح الاستراتيجية وهذا ما يفسر مقولة الرئيس الامريكي ايزنهاور(ان العراق حصن الاستقرار والسلام في المنطقة).
وبالنتيجة فان اي علاقة بين دولتين لها منحيان الاول: كلما كان معطى منحنى الاداء متماثلا وقادرا على صناعة الفعل وردة الفعل كلما كانت العلاقات تتجه نحو الشراكة الاستراتيجية بدلالة تلمس عائد التفاعل الاستراتيجي ودرجة الايجابية على الدولة العراقية من حيث المنافع.
والثاني :كلما كان الاداء ومسار العلاقات العراقية ـ الامريكية متعرجا من حيث الاداء ومختلا من حيث التماثل والافعال التبادلية تكون محصلة ادائها لطرف فاعل وطرف مذعن ستتجه العلاقات العراقية ـ الامريكية نحو التوظيف للطرف الاقوى تجاه الطرف المذعن وبالتالي سيكون شكل العلاقة مختلا وغير متوازن.
وبالتالي ستبقى العلاقات العراقية ـ الامريكية مرتبطة بطبيعة سياسة صانع القرار السياسي الخارجي لكلا الطرفين لاجل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والامنية لطرفي المعادلة.
ومن هنا يمكن القول بامكانية حدوث التغيير في الاتفاقيات اما باتفاق الطرفين او انسحاب احد الاطراف بحسب ما يراه احد الاطراف ومدى تحقيق تلك الاتفاقيات مصالح بلده الانية والمستقبلية وهذا يعني بامكانية انتهاء الاتفاقيات بوقت معين او انتهاء المدة التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين.

هوامش البحث

١ـ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،العراق دراسات في السياسة والاقتصاد،ابو ظبي ط١ ،٢٠٠٦ ،ص٢٧.

٢ـ اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ،العلاقات العراقية ـ الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ـ ١٩٤٥،بغداد،مطبعة الصفاء، ٢٠٠٦،ص٣٧٥

٣ـ المصدر السابق نفسه،ص٣٧٥ .

٤ـ كوثر عباس الربيعي ،تطور العلاقات العراقية ـ الامريكية للفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،٢٠٠٥ ،ص١١١.

٥ـ المصدر السابق نفسه ،ص١٣٨.

٦ـ ضاري رشيد الياسين ،مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق ، احتلال العراق وتداعياتة عربيا واقليميا ودوليا ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢٧٥.

٧ـ وليام بولك،الخروج من العراق :خطة عملية للانسحاب الان،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،كانون الاول،٢٠٠٦،ص٥٥.

٨ـ نادر فرجاني ،احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار ،مجموعة باحثين،احتلال العراق (الاهداف ـ النتائج ،المستقبل) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ص١٠٧.

٩ـ عبدالله بلقزيز ،المشروع الممتنع :التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق ،مجموعة مؤلفين ،احتلال العراق (الاهداف،النتائج ـ المستقبل)،مصدر سبق ذكره ، ص١٣٠.

١٠ـ منار محمد الرشواني،الغزو الامريكي للعراق ـ الدوافع والابعاد ،مجموعة مؤلفين،احتلال العراق،مصدر سبق ذكره ،ص٦٤.

١١ـ هاني فارس،الاثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق :في العراق وفي المنطقة العربية)مجموعة باحثين احتلال العراق ـ الاهداف ـ النتائج ـ المستقبل،مصدر سبق ذكره ،ص٢٠٠

١٢ـ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،العراق دراسات في السياسة والاقتصاد٠،مصدر سبق ذكره ،ص٢٨.

١٣ـ د.ضاري رشيد الياسين ،مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق ،مجموعة مؤلفين ،حتلال العراق،،مصدر سبق ذكره ،ص٢٧٠.

١٤ـ عبد الحسين شعبان ،المشهد العراقي الراهن ،الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي،مجموعة مؤلفين احتلال العراق (الاهداف ـ النتائج ـ المستقبل)،مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

١٥ـ عبد الحسين شعبان ،مصدر سابق ،ص١٨٨.

١٦ـ المصدر السابق نفسه ،ص١٩١.

١٧ـ د.جورج ماكفرن ود.وليام بولك،الخروج من العراق ـ خطة عملية للانسحاب الان،مصدر سبق ذكره ،ص٦٠.

١٨ـ :د.ضاري رشيد ،مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق،مصدر سبق ذكره ،ص٢٨٠

١٩ـ عبد الحسين شعبان ،مصدر سبق ذكره، ص١٩٠.

٢٠ـ منار محمد الرشواني ،الغزو الامريكي للعراق :الدوافع والابعاد،مصدر سبق ذكره ،ص٦٤.

٢١ـ سيار الجميل،العراق ،دراسات في السياسة والاقتصاد،مصدر سبق ذكره،ص٣١.

٢٢ـ المصدر السابق نفسه ، ص٢٩.

٢٣ـ منار محمد الرشواني،مصدر سبق ذكره،ص٦٩

٢٤ـ عمرو ثابت ،الولايات المتحدة الامريكية وسياستها تجاه العراق الوسائل والاهداف،مصدر سبق ذكره،ص٥٥.

٢٥ـعادل حمزة عثمان وأخرون،الاتفاقية العراقية – الامريكية : تحليل ونقد ،مركز العراق للدراسات،بغداد،٢٠٠٩،ص٢١ـ٢٣.

٢٦ـالمصدر نفسه ،ص٢٤ـ٢٧؛ كذلك انظر صلاح جبير البصيصي ، حق الدفاع عن النفس في الاتفاقية الامنية ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

http://www.shrsc.com.p1.

٢٧ـعادل حمزة وأخرون ،المصدر السابق،ص٣٠ـ٣١.

٢٨ـالمصدر نفسه،ص٣٢ـ٣٣.

٢٩ـالمصدر نفسه،ص٤٠ـ٤١

٣٠ـفؤاد قاسم الامير،آراء وملاحظات حول الاتفاقية الامنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة،دار المرتضى،بغداد،٢٠٠٨،ص٢٣٤..

٣١ـالمصدر نفسه،ص٢٣٤..

٣٢ـباسيل يوسف بجك،مشروع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٣٥٤،ص٧١

٣٣-محمد جواد فارس،خطر القواعد الامريكية في العراق،نقلا عن شبكة الانترنت،الموقع:
http://www.midadulqalam.htm.p1-2.
٣٤- برهان ابراهيم كريم،الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.syria-news.com.p1-2.
٣٥- سامر مؤيد،الابعاد السياسيةلاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع،
http://www.annabaa.org.p1-2.
٣٦-فؤاد قاسم الامير ،الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.saotaliassar.org.p2
٣٧- سامر مؤيد،المصدر السابق،ص.٢
٣٨- فؤاد قاسم الامير ،الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم،المصدر السابق،ص٣-٤.

قائمة االمصادر

اولا:الكتب

- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،العراق دراسات في السياسة والاقتصاد،الامارات ،ابو ظبي ط١ ،٢٠٠٦ .
- اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ،العلاقات العراقية - الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥،بغداد،مطبعة الصفاء، ٢٠٠٦.
- كوثر عباس الربيعي ،تطور العلاقات العراقية - الامريكية للفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،٢٠٠٥.
- ضاري رشيد الياسين ،مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق ، احتلال العراق وتداعياتة عربيا واقليميا ودوليا ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠٠٤ .
- وليام بولك،الخروج من العراق :خطة عملية للانسحاب الان،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،كانون الاول،٢٠٠٦.
- نادر فرجاني ،احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار ،مجموعة باحثين،احتلال العراق (الاهداف النتائج ،المستقبل) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.
- -فؤاد قاسم الامير،آراء وملاحظات حول الاتفاقية الامنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة،دار المرتضى،بغداد،٢٠٠٨ .
-عادل حمزة عثمان وأخرون،الاتفاقية العراقية – الامريكية : تحليل ونقد ،مركز العراق للدراسات،بغداد،٢٠٠٩.

ثانيا:المجلات

- باسيل يوسف بجك،مشروع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٣٥٤.

ثالثا:الانترنيت

-محمد جواد فارس،خطر القواعد الامريكية في العراق،نقلا عن شبكة الانترنت،الموقع:
http://www.midadulqalam.htm.p1-2.
- برهان ابراهيم كريم،الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.syria-news.com.p1-2.
- سامر مؤيد،الابعاد السياسيةلاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع،
http://www.annabaa.org.p1-2.
-فؤاد قاسم الامير ،الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.saotaliassar.org.p2
- صلاح جبير البصيصي ، حق الدفاع عن النفس في الاتفاقية الامنية ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.shrsc.com.p1.